

عودة وفد النقابة الوطنية للمحامين (الولايات المتحدة) من مصر و بجوزتها أدلة على إنتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، و تطالب الحكومة الأمريكية بالشفافية المساءلة.

في شهر أبريل الفارط، وُجِّهت النقابة الوطنية للمحامين بالولايات المتحدة الأمريكية وفدا تكوّن من محامين و ناشطين و باحثين لدراسة الثورة المصرية المستمرة. و على وجه الخصوص، قام الوفد بالتحري و التحقيق في دور الحكومة و الشركات الأمريكية في إنتهاكات حقوق الإنسان في مصر. كما وثّق الوفد التدخل العسكري و الإقتصادي الأمريكي عبر الـ 30 سنة الماضية و كيفية إنتهاك هذا التدخل للسيادة الشعبية المصرية و تثقيل كاهل البلاد في شبكة من الديون.

و إجتمع الوفد مع طائفة واسعة من الناشطين الحقوقيين، و القيادات الشبّانية، و عدد من المثقفين الإسلاميين و اليساريين، علاوة عن نقايين. كما إلتقى أعضاء الوفد مع العديد من منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات حيوية (قانونية و إجتماعية) للفقراء من الطبقة العاملة في مصر، و الذين أُستهدفوا من طرف الدولة لنشاطهم السياسي و المدني.

حصل الوفد، من خلال هذه اللقاءات، على أدلة مهمة لإنتهاكات حقوق الإنسان. تثبت هذه الأدلة تورط الجيش، و الشرطة، و قوات أمن الدولة في الهجمات العنيفة التي إستهدفت المتظاهرين المصريين، و الإعتقالات غير القانونية للنشطاء، و الإستخدام الواسع النطاق للتعذيب. و كان العديد من الوكالات الأمريكية شريك في هذه الإنتهاكات.

يكتسب عمل الوفد أهمية إضافية في ضوء سلسلة المراسيم التي أصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة و التي صمّمت لترسيخ و تعزيز سلطة الجيش. سيكون لهذه المراسيم، بالتزامن مع صدور حكم المحكمة الدستورية العليا مؤخرًا لحل البرلمان المنتخب، أثر تقييد سلطة الفائز بالإنتخابات الأسبوع الماضي (محمد مرسي). و على الرغم من أن نتائج الإنتخابات هي الآن رسمية، إلا أنه من الواضح أنه إذا لم تُتخذ الإجراءات اللازمة فسيظل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفائز الحقيقي، بحيث سيحافظ هذا الأخير على سيطرته على السط التشريعية، و التنفيذية، و القضائية عبر كامل القطر المصري.

إن الثورة المصرية تمثل إحدى أهم الإنتفاضات في عصرنا هذا، و لا تزال تملك القدرة على أن تحملنا إلى عهد جديد ملؤه الديمقراطية، و المساواة، و حقوق الإنسان. و قد بدأت في إلهام الحركات الديمقراطية في جميع أنحاء المعمورة، بما في ذلك حركة "Occupy" في الولايات المتحدة الأمريكية.

قم أمريكي التمويل:

أخذت الهجمات العنيفة للدولة المصرية ضد المتظاهرين، و العمال المضربين، و الفقراء منحى تصاعدي منذ سقوط نظام حسني مبارك. فخلال فترة لا تتجاوز الـ 18 شهرا، قامت السلطات الحاكمة بسجن 12000 شخص، كما أصيب 6000 آخرون، و قُتل ما يزيد عن الـ 1500 مواطن.

و كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية متواطئة في هذه الإنتهاكات الجسيمة من خلال تقديمها للدعم و المساعدات المالية و العسكرية المباشرة للنظام المصري الحالي. كما كان هذا التواطؤ من خلال المناورات السياسية الأمريكية لمساعدة النظام المصري في التثبيت بالسلطة في الأيام التي تلت الـ 25 يناير 2012، و قيام الحكومة الأمريكية بإرجاء و تأخير إقرار معاهدة منع تجارة الأسلحة الصغيرة لمدة 15 عاما، و التي كان من شأنها أن تحرم النظام المصري من إستخدام الأسلحة الأمريكية ضد الشعب المصري.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن تدفق تلك الأسلحة يرفع الحجاب عن تواطؤ الشركات الأمريكية كذلك. حيث، خلال الإنتفاضة الشعبية المصرية، إستمرت هذه الشركات الأمريكية في شحن الغاز المسيل للدموع و أسلحة أخرى للنظام المصري الذي كان يطلق النار على الرجال، و النساء، و الأطفال العزل في شوارع القاهرة و باقي المدن المصرية.

علاوة على ذلك، دعمت شركات القطاع الخاص و الحكومة الأمريكية السياسات الإقتصادية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التي أسفرت عن إنعدام الأمن الوظيفي على المدى الطويل، و إرتفاع نسبة الفقر، و التركيز الشديد للثروة في أيادٍ معدودة.

دعوة إلى الكشف الكامل عن علاقة الولايات المتحدة مع المجلس الأعلى

للقوات المسلحة:

حتى الآن, ليس للشعب المصري أيّ إمكانية للحصول على معلومات حول مدى ملكية الجيش الخاصة للصناعة و الموارد الطبيعية في بلادهم. و ذلك لأن المؤسسة العسكرية, و بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية, قد منعت منعاً باتاً أي محاولة للوصول أو الحصول على تلك المعلومات و جعلت منه أمراً غير قانوني.

تصدياً للجهود المبذولة من قبل الجيش للحفاظ على سيطرته على الحكومة المصرية و الفضاء العام, يجب حماية جهود الشعب المصري الرامية لإستعادة وطنهم. و مع ذلك, فإن أي جهود لتفكيك البنى الإقتصادية السائدة و بنى الدولة التي تخدم مصالح نخبة صغيرة ستبوء بالفشل ما لم تسمح الحكومة الحالية بالشفافية الكاملة في عملياتها المحلية.

وفقاً لذلك, تؤيد نقابة المحامين الدعوة المحورية للنشطاء المصريين للشفافية و حرية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتواطؤ الشركات و الحكومة الأمريكية في أنشطة النظام العسكري القمعي. و ينبغي أن يتضمن ذلك الكشف عن جميع المعلومات المتعلقة بالمساعدات الإقتصادية و العسكرية الأمريكية المقدمة للنظام الحالي, التدريب و التعاون الإستخباراتي و العسكري, بالإضافة إلى بيع المعدات العسكرية.

كنشطاء و محامين أمريكيين, نطالب الحكومة الأمريكية بالإمتناع عن إتخاذ أي إجراء يُخلُّ بحق الشعب المصري في تقرير مصيره, و الإمتناع عن عرقلة الإنتقال الفوري للسلطة إلى حكومة مدنية. و على وجه التحديد, فطالبنا هي كما يلي:

- نحن ندعم حلفاءنا المصريين في دعوتهم إلى الوقف الفوري لكل الإعتقالات التعسفية, و التعذيب, و أعمال الخطف, و التجريم العام للمعارضة السياسية, فضلا عن إصدار عفو عام عن جميع المساجين السياسيين.
- نحن ندعم حلفاءنا المصريين في دعوتهم لوضع حدٍ لجميع المحاكم العسكرية, و القيام بمحاسبة و محاكمة جميع أعضاء النظام السابق, و الجيش و الشرطة الذين خططوا لـ أو شاركوا في أي عمل من أعمال العنف ضد المدنيين.
- نحن نؤيد و نساند مطالب الشعب المصري لإحترام و العمل بالقوانين المحلية و الدولية لحقوق الإنسان.

- ندعو الحكومة الأمريكية إلى التوقف الفوري عن تزويد الجيش المصري بالمال و السلاح طالما يتم إستخدامهما في إنتهاك قوانين حقوق الإنسان المحلية و الدولية من خلال قمع كل أشكال المعارضة السياسية المشروعة.
- ندعو إلى الكشف الكامل و المحاسبة عن كل المساعدات المالية و العسكرية المقدمة من قبل الولايات المتحدة للنظام المصري منذ إبرام إتفاقيات كامب ديفيد سنة 1979.
- ندعو إلى الكشف الكامل عن كل إتفاقيات مبيعات الأسلحة بين الشركات الأمريكية و الجيش المصري.
- ندعو إلى فرض حظر على تصدير الأسلحة, بما في ذلك الغاز المسيل للدموع و غيرها من "الأسلحة الصغيرة" من قبل أي شركة أمريكية أو تجار سلاح خواص إلى مصر.
- ندعو إلى التطبيق الكامل و الصارم لقانون ليهي " Leahy Law " الذي يحظر تقديم الولايات المتحدة لأي مساعدات عسكرية إلى وحدات عسكرية أجنبية تقوم بإنتهاك حقوق الإنسان.
- نحن نؤيد إقرار قانون المسؤولية على الأسلحة (HR 5749) و الذي يحظر "نقل المواد و الخدمات الدفاعية إلى حكومات الدول الأجنبية التي تمارس إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا".
- نحن ندرك الأثر المدمر للسياسات الليبرالية الجديدة في المجالين الإقتصادي و الإجتماعي, و التي يتم تطبيقها بناء على مطالب الحكومة الأمريكية و المؤسسات الدولية, كما ندعو إلى وضع حدٍ للتدخل الإقتصادي الأمريكي من خلال توفير المساعدات المشروطة بما يسمى بالإصلاحات الليبرالية الجديدة و غيرها من أشكال الإكراه.
- نحن نقف ووقفه تضامن مع جميع المصريين الذين لا يزالون يواجهون قوى القمع الذي تمارسه الدولة, و العمل على إنشاء نظام قانوني يحمي كرامة الجميع و يضمن حقوق الإنسان الأساسية. و قد تجسدت هذه المطالب في الشعار الثوري الموحد " خبز, حرية, عدالة إجتماعية".
- يعكف الوفد حاليا على إعداد تقرير كامل عن نتائج التحقيق و يُتوقع صدوره في وقت لاحق هذا الصيف. في غضون ذلك, سيقوم أعضاء الوفد بالعمل مع المنظمات و النشطاء للتنظّم حول المطالب المذكورة أعلاه, و الدفع لمساءلة و محاسبة الحكومة الأمريكية.